S/PRST/2007/9

الأمـم المتحـدة



Distr.: General
3 April 2007
Arabic
Original: French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٥٣، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية“:

”يشجب مجلس الأمن أعمال العنف التي وقعت في كينشاسا من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس بين قوات الأمن الكونغولية وحرس عضو مجلس الشيوخ جون - بيير بمبا. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء الخسائر في الأرواح، وخاصة في صفوف المدنيين، ويحث كافة الأطراف على احترام قدسية الحياة البشرية والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان. ويعرب أيضا عن أسفه لما وقع أثناء المواجهات من أعمال تدمير ونهب شملت بعض البعثات الدبلوماسية.

”ويشجع مجلس الأمن السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء التحقيقات اللازمة بشأن هذه الأحداث.

”ويشدد مجلس الأمن على شرعية المؤسسات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا وعلى ضرورة قيام هذه المؤسسات بكفالة حماية السكان. ويشدد في الوقت ذاته على أهمية عمل هذه المؤسسات في إطار من احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتجنب استعمال أي شكل من أشكال القوة غير المبررة أو غير المتناسبة.

”ويأسف مجلس الأمن للجوء إلى العنف، بدلا من الحوار، من أجل حل الخلافات، ويحث كافة الأطراف الكونغولية المعنية على السعي إلى تسوية تفاوضية لخلافاتها في ظل احترام الإطار الدستوري والقانون. ويدعو الحكومة إلى أن تحترم الحيز والدور اللذين أسندهما الدستور إلى الأطراف بغية ضمان مشاركتها الفعالة في

030407 030407 07-29388 (A)

الحوار السياسي الوطني، ويشجع كافة الأطراف على أن تظل ملتزمة بالعملية السياسية.

"ويرحب مجلس الأمن بإعلان مؤتمر رؤساء الجمعية الوطنية الكونغولية المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي أكدت فيه من جديد كل المجموعات البرلمانية التزامها بدعم العملية الديمقراطية، وأوصت بأن تعمل كافة مؤسسات الجمهورية في سبيل المصالحة والوئام الوطني والحوار الدائم بين الأطراف السياسية المعنية.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل لجهود البعثة الرامية إلى إعادة فتح الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة، وإلى الإسهام في حماية المدنيين.

"ويحيط مجلس الأمن علما ببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وبالبيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في دار السلام في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، والذي يؤكد من جديد الحق السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أن يكون لها جيش وطني واحد، ويحث كل الجماعات المسلحة على الاندماج في الجيش الوطني أو تسريح أفرادها.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أهمية دعم المجتمع الدولي المتواصل لعملية توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من أجل التعجيل بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وضرورة كفالة تضافر جهود الشركاء الدوليين لهذه الغاية. ويقر بأن هذا الدعم يجب أن يقوم على أساس التزام مشترك بين السلطات الكونغولية وجميع الفاعلين السياسيين الكونغوليين بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية".